

جمهورية العراق

وزاره التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية \ كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم الماليه والمصرفيه

تقييم الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الاسلاميه

((دراسه تحليليه لمجموعه من المصارف الاسلاميه العراقيه))

بحث تخرج مقدم من قبل الطالبتان

عبير عماد عبد الزهره

غفران كريم هادي

الى قسم العلوم الماليه والمصرفيه في كلية الاداره والاقتصاد/ جامعه القادسيه

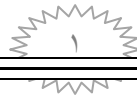
كجزء من متطلبات نيل درجه البكالوريوس في العلوم الماليه والمصرفيه

بأشراف الاستاذ

ثائر عمران

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ
ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ)))

صدق الله العلي العظيم

الأهداء

اهدي بحثي هذا الى :

الى معلم البشريه ومنبع العلم

نبينا محمد(صلى الله عليه واله وسلم)

الى الارواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب ...

الى من بذلوا ارواحهم في سبيل حريتناشهداء العراق

الى الزهرة التي لاتذبلنبع الحياة ...التي ساندتني ووقفت

بجانبي في احلك الظروف واصعبها...الى من تعجز الكلمات

لوصفها ..وتسكن امواج البحر لسماع اسمها ..

امي الغاليه

الى الشمعة والمناره التي اضاءت لي طريق الحق والعدل والتسامح

.....

ابي الغالي

الى ملائكه الارض ...وشقائق النعمان ...الذين احتضنوني وزرعوا

الورودفي طريقي ...

اخوتي

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له بما من علينا به من نعمه
والصلاه والسلام على خير خلقه الامين محمد
وعلى آله الاطهار وأصحابه الغر الميامين .

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان
الى استاذي (ثائر عمران) على ما بذله من جهد ووقت
لغرض الاشراف على بحثي ومتابعته لي بأرائه القيمه
وأفكاره الجميله فجزاه الله خير الجزاء.

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى جميع الاساتذه
المحترمين في ((كلية الاداره والاقتصاد /جامعه القادسيه)

واخيرا
أشكر جميع اصدقائي
الذين لم يبخلو علي بجهد أو معلومه.

منهجه البحث :

اولا: مشكله البحث ---

(1) هل توجد معايير مبنيه على اسس علميه في تقييم اداء ووسائل الاستثمار في المصارف الاسلاميه .

(2)-ان معظم الصيغ الاستثماريه التي تستخدمها المصارف الاسلاميه تبتعد في

اليه عملها عن احكام الشريعه الاسلاميه وبالتالي فانه فهي تقترب من المصارف التقليديه

ثانيا... اهميه البحث :

يعد وجود المصارف الاسلاميه في الوقت الراهن بديلا امثلا للتعامل المصرفي ويعد من الخطوات المهمه في اعاده التنسيق بين ايمان الفرد وممارساته العمليه في الحياة ولذا فأن التعامل مع هذه المصارف يعطي المبرر الشرعي في التعامل معها بديلا من المصارف التقليديه لانها تركز على نواح ايجابيه لم تألفها المصارف التقليديه وتبرز اهميه البحث من خلال التركيز على وسائل الاستثمار ذات الممارسات الواسعه في اغلب المصارف الاسلاميه وضرورة تقييم ادائها

ثالثا....اهداف البحث :

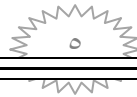
1-ابرز اهميه تقويم اداء ووسائل الاستثمار في المصارف الاسلاميه

2-دراسه تطور المصارف الاسلاميه ومفهومها واهدافها ومقارنه ذلك مع المصارف التقليديه ,

رابعا .فرضيه البحث :

1-لا توجد معايير مبنيه على اسس علميه في تقييم اداء ووسائل الاستثمار في المصارف الاسلاميه

2- ابتعاد المصارف الاسلاميه عن قواعد الشريعه الاسلاميه ,جعل الافراد المسلمين يترددون في التعامل مع هذه المصارف ,الامر الذي ادى الى اضعاف دورها في الاقتصاد الاسلامي .



نشأة المصارف الاسلاميه:

سنناول هنا نموذجا من الاعمال المصرفيه التي تم استخدامها في البلاد العربيه الاسلاميه قبل ان تقوم البلاد الغربيه اليهم في منتصف عصر النهظه، استندت الحضاره العربيه الاسلاميه على قاعده فكريه قويه متماسكه تعتمد على القران الكريم والسنة النبويه واجماع الصحابه، الامر الذي ادى الى اتساع نطاق التجاره الدوليه ونموها بين اقطار العالم الاسلاميه من ناحيه ومع العالم الخارجي من ناحيه اخرى

ان فكره انشاء مصارف ومؤسسات ماليه اسلاميه. فكره حديثه ولدتها عوامل سياسيه واجتماعيه واقتصادييه. وقد ساعدت في تحقيق هذه الفكره واخراجها من الجانب النظري الى العملي عوامل عديده من ابرزها

- 1- تبلور فكره انشاء هذه المصارف ونضوجها على كافه المستويات .
 - 2- طرح هذه الفكره ودراستها في المؤتمرات الدينيه والعلميه والسياسيه للعالم الاسلامي .
 - 3- المحاولات الجاده من قبل جميع الباحثين لايجاد بدائل للمصرفيه الربويه التقليديه
 - 4- الصحوه الاسلاميه الشامله التي شهدتها العالم الاسلامي وما صاحب ذلك من توجه جاد وصادق من المسلمين نحو تكييف مايتعلق بجوانب حياتهم الاجتماعيه والسياسيه والاقتصادييه بما يتفق ومبادئ واحكام الشريعه الاسلاميه (عريقات واخرون) عريقات واخرون 2010.
- (ص 77)

((المصارف الاسلاميه))

1-هي المصارف التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلاميه .وعلى عدم التعامل بالفائده اخذا وعطاءا ويختلف منهج المصارف الاسلاميه عن المصارف التقليديه (عريقات واخرون ،2010،ص 65)

2-هي مؤسسات ماليه عقائديه تعتمد في عملها على العقيدة الاسلاميه وتسعى الى تحقيق المصالح الماديه المقبوله شرعا عن طريق تجميع الاموال وتوجيهها نحو الاستثمار الامثل (يحيى ،2002،ص264)

3-هي مؤسسات ماليه تباشر الاعمال المصرفيه مع التزاماتها بأجتنب التعامل مع الصيرفه الاسلاميه ،بوصفها تعامل محرماً شرعا . (طه ،1999،ص99)

اهداف المصارف الاسلاميه

تهدف المصارف الاسلاميه الى سد الاحتياجات الاقصاديه والاجتماعيه في ميدان الخدمات المصرفيه واعمال التمويل والاستثمار المنضمه على اسس اسلاميه .فيقوم المصرف الاسلاميه بتجميع المدخرات بطرق تكاد تكون قريبه من طريقه المصارف التجاربه بفارق واحد . هو انها لا تدفع فوائد محدده مسبقاً على هذه المدخرات .وانما تدفع لاصحابها بنسبه من الارباح تحدد مسبقاً . ومن ثم تقوم بأستثمار هذه الاموال بطرق تختلف عن المصارف التجاربه حيث تقوم بأستثمارها بطرق اباحتها الشريعة الاسلاميه التي تستند على مبدأ المشاركه والمضاربه والى غيرها من الطرق الاستثماريه الاسلاميه (يحيى ،2002،ص269)

ويرى السيد الصدر (قدس سره) ان المصرف الاسلامي في الوقت الذي يحرم على نفسه اقراض الغير (الأشخاص والمؤسسات) وبفائده يسمح لنفسه ان يودع امواله بفائده في مصارف اشخاص لا يؤمنون بالاسلام او في مصارف حكومات لاتطبق احكام الشريعة الاسلاميه والتخريج الفقهي لذلك يقوم على اساس عدة احكام على رأسها الرأي الفقهي القائل بجواز التعامل مع الكافر غير الذمي بالربا واخر الزياده منه وهو يتفق عليه المذهب الامامي ويذهب اليه اخرون من علماء المسلمين كأمام المذهب الحنفي .(الصدر،1994،ص13-14)

خصائص المصارف الاسلاميه

تتميز المصارف الاسلاميه بخصائص او صفات توضح طبيعتها المتميزه عن غيرها من المصارف التقليديه وهذه الصفات هي :

1-الصفه العقيديه :هي اول الصفات التي يتسم بها المصرف الاسلاميه وتنبع من تطور الاسلام ومنهج في الحياه الدنيا والذي يبني كل الافعال على العقيدته ,فهذه الصفه تعكس الرساله التي يحملها المصرف الاسلامي (فضل المولى ,ص15)

2-الصفه التنمويه :من منطلق الصفه العقيديه الاسلاميه تركز على التنميه الاقتصاديه جنباً الى جنب مع التنميه النفسيه والعقليه والاخلاقيه والاجتماعيه (الهوري ,ص 96)

3-الصفه الاستثماريه :في المصارف الاسلاميه وعلى الرغم من ان جزء كبير من نشاطها يقوم على الوساطه الماليه الى ان طبيعته هذه الوساطه هنا تقوم على نظام المشاركه في الربح والخساره محل نظام القرض بالفائده وهذا يجعل الاستثمار ليست مسأله ضروريه ولكنها تصبح الشغل الشاغل لاداره المصرف ويتوقف وجود المصرف من عدمه (الهوري ,ص101)

4-الصفه الايجابيه :انطلاقاً من الاسس والمبادئ الفلسفيه التي تؤمن بها المصارف الاسلاميه لاتعتمد على مفهوم المتاجره بالملكيه التي يقوم بها المصرف الربوي .بينما يعتمد نظام المشاركه في الربح والخساره لنتائج النشاط .(الهوري ,ص107)

5-الصفه الاجتماعيه :ان المصارف الاسلاميه بحكم الصفه العقيديه لابد ان تكون بالظوره مصارف اجتماعيه تساعد تحقيق التكافل الاجتماعيه مثل قيامها بجمع الزكاه و صرفها في مصارفها الشرعيه واداره اموالها (النجار ,ص56)

6-المصارف الاسلاميه مصارف شامله (متعدده الانشطه)

ان المصرف الاسلامي مصرف شامل لانه كيان مركب من المصارف التجاريه ومصارف الاستثمار وشركات الاستثمار ومؤسسات ادارته الاستثمار ويمكنها ان تقدم تشكيله واسعه من الخدمات لعملائها (شابرا ,ص 206)

((مقارنه بين المصارف الاسلاميه والمصارف التقليديه من اطارها الفلسفي واليه عملها
وذلك على النحو التالي)) :

- 1-ان المصارف الاسلاميه تزاوّل نشاطها اطار الشريعة الاسلاميه .
- 2-ان المصارف الاسلاميه ترى في التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه خلاصا للانسان من حالات البطاله والعوز والجهل .لذا فان التنميه من وجهة نظر المصارف الاسلاميه ليست ماديه فحسب وانما روحيه اخلاقيه ,أي هي تنميه شامله .
- 3-ان المصارف الاسلاميه ترى في المال انه ملكا لله وان البشر مستخلفون عليه ,لذلك فأن الانسان محاسب امام الله تعالى على تعالى على استخدامها لهذه الاموال .
- 4-ان المال في الاسلام يجب ان يوجه ويحرك من اجل الاستثمار الفاعل لخدمه المجتمع ولايوجه لغرض الاكتناز .
- 5-ان المصارف الاسلاميه ترى ان الضرورات الانسانيه تملي عليها ان تركز نشاطها على التنميه الاجتماعيه والاقتصاديّه ,وهي عندما تستثمر الاموال في مؤسسات الاعمال اما تبتغي بلوغ هذه الاهداف النبيله حصرا ,ولهذا فان اموال المصرف الاسلامي هي بمثابة (امانات)تستثمر على اساس مبادئ المشاركه والمضاربه وغيرها من اوجه الاستثمار الشرعيه دون ضمان أي عائد مسبقا وثابتا لاصحاب هذه الاموال .
- 6-ان المصارف الاسلاميه هي في واقعها مصارف استثمار ذلك ان الاستثمار هو شريان الحياة بالنسبه لها ,وان نجاح المصارف الاسلاميه وبقائها يعتمد بالدرجه الاساس على كفاءتها الاستثماريه .
- 7-ان المصارف الاسلاميه بأعتبارها بنوكا لستثماريه او مصارف تمويل بالمشاركه تعتمد على البحث عن فرص التنميه ,وهي والحاله هذه تتقابل ايجابيا مع المجتمع وتدعوه للمشاركه في نشاطها الانساني التنموي للصالح العام .(ابو احمد ,2007,ص3)

مصادر اموال المصرف الاسلامي (المطلوبات)

يقصد بالمطلوبات الاموال التي توفرت لدى المصرف من مطلوباته وراسماليه التي يستخدمها في تمويل استثمارته . او في تمويل الاصول المتوفره لديه او لتعزيزها . وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف الماليه ثم يأتي بعدها رأس المال الممتلك

وتتكون مصادر اموال المصرف الاسلامي من مصادر خارجيه (الودائع)ومصادر اموال داخلية .

لا تختلف المصارف الاسلاميه عن المصارف التقليديه من حيث المصادر الماليه المكونه لها (المطلوبات) وذلك لان القاسم المشترك لجميع المصارف انها مؤسسات ماليه مهمتها جمع الودائع وجذب المدخرات . لافرق في ذلك بين مصرف اسلامي او غير اسلامي

● الا ان الفرق النوعي بين المصارف الاسلامي او الربويه هو طريقه استخدامها و استثمار هذه الحسابات (الودائع) المدخرات مما يؤدي الى وجود اختلاف جذري في هيكل الحسابات بين المصارف الاسلاميه والمصارف الاخرى وفي توزيع نسب الارباح لتلك الحسابات .

المبحث الثاني

المطلب الاول: مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلاميه

المعنى اللغوي للمخاطر: المخاطر في اللغة مشتقة من خ ط ر . هذه الحروف اصلا لمعنيين احدهما: القدر والمكانه والثاني اضطراب الحركه (ابن فارس .1979ص199)

المعنى الفقهي للمخاطر : ان استخدام الفقهاء لمفهوم المخاطره لا يخرج من المعنى اللغوي المذكور انفاً . حيث وجد ان الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاني منها :

1-المراهنه :وكل مايعتمد على الحظ دون ان يكون للانسان تدبير فيه

2-التصرف الذي قد يؤدي الى الضرر :ويقول خاطر بنفسه .اي فعل ما يكون الخوف فيه اغلب (البركتي ،2003،ص،88)

المعنى الاقتصادي للمخاطره

1-المخاطره :هي توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه (الهوري ،1985،ص789)

2-المخاطره هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع (ال شبيب ،2004،ص36)

تعريف مخاطر الاستثمار .

هي عدم التأكد من انتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار (المومني
2002.ص78)

وتعرف ايضاً (هي عدم التأكد من عوائد الاستثمار المستقبليه ولكن معرفه احتماليه تحققها)ابو
صبحا, 1996.ص51)

مصادر مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلاميه

تتعرض استثمارات المصارف الاسلاميه لمخاطر عديده لعل اهمها يمكن رده الي مصادر عدة
منها:أ-مخاطر مصدرها عوامل داخلية :
وتشمل.

اولاً:مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون :يمكن تقسيم هذه المخاطر الى اقسام رئيسيه هي
:

1-المخاطر التي يمكن ان تنشأ بسبب عدم توفر المواصفات الاخلاقيه في العميل المستثمر

2-المخاطر التي يمكن ان تنشأ بسبب عدم توفر الكفاءة الاداريه والفنيه والخبره العلميه لدى
المستثمر .

3-المخاطر التي يمكن ان تنشأ بسبب عدم سلامه المركز المالي للعميل المستثمر .

ثانياً -مخاطر مصدرها نوعيه الموارد البشريه :وتتمثل المخاطر التي يمكن ان تنشأ عن هذا
المصدر في الانواع التاليه .

1-المخاطر التي يمكن ان تنشأ نتيجة عدم القدره علي دراسه واختيار العمليات الاستثماريه
الملائمه .

2-المخاطر التي ان تنشأ نتيجة لعدم القدره هذه الموارد على متابعه العمليات الاستثماريه وعدم
القدره على ابتكار حلول للمشاكل التي يفرزها التطبيق العملي

ثانيا: مخاطر مصدرها عوامل خارجيه: تعترض طريق المصارف الاسلاميه عدة مخاطر منها :

1-مخاطر مرتبطه بالانظمه والقوانين السائده: ان التعليمات والانظمه التحكم عمل المصارف صممت في مجملها لخدمه المصارف التقليديه ولذلك فمن الطبيعي ان تواجه المصارف صعوبه في التعامل مع هذه التعليمات التي لاتؤخذ في الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الاسلامي ومع ذلك فهذه المخاطر تختلف من مصرف لآخر حسب البلد الذي يعمل فيه واللوائح المصرفيه التي يخضع لها(عبدالله .ص45)

2-مخاطر مرتبطه بالرقابه الشرعيه: ان عدم تبلور مفهوم الرقابه الشرعيه في ذهن اداره المصرف الاسلامي ادى الى وجود مخاطر مترتبه على الرقابه الشرعيه ومنها

A-قله عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفيه والمسائل الاقتصاديه الحديثه ممايؤدي الى عدم تصور واطح لهذه المسائل ومن ثم صعوبه الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها .

B-التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصاديه وصعوبه متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي (ابو معمر.ص35)

C-عدم الاستجاباه السريعه لقرارات الهيئه من قبل ادارات المصارف وهذا الامر سيؤدي الى وجود المخالفات الشرعيه والاعتياذ عليها من قبل الموظفين وسيقودنا في الامر الى رقابه شرعيه صوريه لامعنى لها (داوود.ص35)

D-الضغوط التي قد تمارسها ادارة المصارف على هيئه لاباحه بعض التصرفات وقد تعتمد الاداره على عدم المام الهيئه الكامل بدقائق المعاملات المصرفيه (عطيه.ص73)

مفهوم الاستثمار:

المفهوم اللغوي للاستثمار: يعني استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمره هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى هذا الزمن

المفهوم الاقتصادي للاستثمار: هو توظيف النقود لأي أجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات , ويحتفظ بها للمحافظة على المال أو التنمية سواء بارباح دوريه او بزيادات في قيمه الاموال في نهايه المده او بمنافع غير ماديه او هو استعمال حصيله الادخار من السلع التي لم تستهلك في عمل او تفاعل منتج (الهوري .1982.ص16)

تعريف الاستثمار: هو توظيف الاموال المتاحة (مؤكدته) في اصول متنوعه للحصول على تدفقات ماليه اكثر في المستقبل (غير مؤكده) هذه التدفقات عباره عن تعويضات ~يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الاموال من قبل المستثمرين اخذين بالاعتبار طيله الفتره التي يتخلى بها المستثمر عن رأسماله تحقيق عوائد تعطي قيمه التعويضات المطلوبه وعلاوة المخاطر الناجمه عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعه في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم . (ال شبيب .2009.ص15)

((اهمية الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي))

يمكن تلخيص اهميه الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي

1-الاستثمار يستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للامه الاسلاميه الذي يساعد بدوره على تحقيق الرخاء لكل فرد وذلك باشباع حاجته الروحيه والفكريه والجسميه ،يقول عليه الصلاة والسلام [وماجعلنا المال الا لاقامه الصلاة وابتاء الزكاة] (اخرجه احمدفي المسند عن عبدالله بن مسعود ص447)

2-الاستثمار واجب اذا كان هو الوسيله لنمو المال ليفي بحاجه الانسان ومن يعيهم ففي هذه الحاله فقط يكون الاستثمار واجبا لانه من تمام الواجب الذي هو اعاله الانسان نفسه بدلا من سؤال الناس وتكفهم باليد السفلى (ابو غده .ص76)

3-ان الحض على الاستثمار يتناول حتى من لا تتوفر لديه الاموال اذت فتحت الشريعه له المجال لاستثمار ماله غيره بما ينفع به مالك المال والعامل الخبير بتمثيره وذلك عن طريق المضاربه (القراض) وهو باب من ابواب الفقه (ابوغده .ص75)

(د.احمد محمد محمودنصار ،سنه 2010،ص14-15)

انواع الاستثمار في المصارف الاسلاميه

تقوم المصارف الاسلاميه بعمليات مختلفه تهدف جميعها الى تدعيم التنميه في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمه العمليات وللاستثمار طرقات واساليب متميزه وعديده تهدف كلها الى تحقيق الربح الحلال ومن ابرز هذه الاساليب والاشكال ماياتي:

اولا: المضاربه

تعتبر المضاربه الوسيله التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الاموال التي لا يستطيع اصحابها استثمارها كما انها الوسيله التي تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال, والمقصود بالمضاربه . عقد بين طرفين او اكثر يقدم احدهما والاخر يشارك بجهد على ان يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الاطراف بالربح بنسبه معلومه من الايراد, وهناك عده اشكال او صور للمضاربه نذكر منها :

- 1- المضاربه الخاصه: يعني ان المال والعمل مقدمان من شخص واحد .
- 2- المضاربه المشاركه: يتعدد فيها اصحاب الاموال واصحاب العمل .
- 3- المضاربه المطلقه: وهي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب وبنوع محدد من الاستثمار او التجاره وانما يكون له مطلق الحريه في اختيار النشاط الذي يراه .
- 4- المضاربه المقيده: وهي المضاربه التي يلزم فيها صاحب رأس المال المضارب بأستخدام الاموال في نشاط او تجاره معينه من قبله .

شروط المضاربه :

- * يجب ان يكون رأس المال المضارب به نقدا ومعلوما
- * ان المضارب لا يضمن رأس المال المضارب به في حاله خساره الا اذا اثبت صاحب المال ان تقصير المضارب هو السبب وراء هذه الخساره .
- * يجب ان يتم تحديد نصيب كل طرف من الارباح كنسبه من الارباح ولا يجوز ان يكون الربح مقدارا محدد لان قد تكون الارباح المتحققه اقل من ذلك
- * يمكن للمصرف ان يطالب بضمان كل طرف يقدمه المضاربه يحفظ فيه حقه في حاله تقصيره عن تنفيذ الشروط التي تم الاتفاق عليها
- * يجوز الاتفاق على المضاربه ومكانها .

ثانيا :المشاركه

المشاركه هي صوره قريبه من المضاربه والفرق الاساسي بينهما انه في حاله المضاربه يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده ,اما في المشاركه فأن رأس المال يقدم بين الطرفين ويحدد عقد المشاركه الخاصه بين الاطراف المختلفه ,وتعرف المشاركه بأنها عقد بين طرفين يقدم كل منهما مقدارا معلوما من راس المال ويكون فيه الحق بالتصرف في المال تصرفا كاملا باعتباره شريكا ومالكا له ويتم توزيع الربح حسب نسبه المشاركه برأس المال ,ويمكن تقسيم المشاركه الى نوعين رئيسيين

اولا:المشاركه المتناقصه :تقوم بين طرفين احدهما المصرف واي طرف اخر سواء كأن فرداً او شركه بينهما يكون فيها الحق للشريك ان يحل محل المصرف في ملكيه المشروع المشترك بينهما وذلك اما دفعه واحده او على دفعات .وعلى ان لا يتم دفع نصيب الفرد او الشركه من الارباح المتحققه كجزء من استيراد قيمه حصه المصرف أي ان الشريك في النهايه سيتمكن من تملك المشروع بعد ان تمكن من رد التمويل الى المصرف

ثانيا:المشاركه الثابته :قد يأخذ المشروع الممول شكلا قانونيا ثانيا مثل شركه مساهمه او التوصيه البسيط او توصيه بأسهم او تضامن حسب صيغه المشروع وحجمه وهنا يقوم المصرف الاسلامي بتمويل جزء من رأس المال لمشروع معين يجعله شريكا في ادارته والاشراف عليه وشريكا في الربح حسب النسب المتفق عليها وتبقى حصه كل شريك من الشركاء ثابتة لحين الانتهاء من مده المشروع او الشركه التي حددت في الاتفاق

ثالثا: المراهجه

هي البيع بالثمن الذي اشترى به السلعه مع ربح معلوم واتفق الفقهاء في المذاهب المختلفه على امرين بالنسبه للمراهجه الاول بيان الثمن ومايدخل فيه ويلحق فيه وثانيا زياده ربح معلوم على الثمن: ومن شروط المراهجه

1-ان يكون ثمن السلعه معلوما

2-ان يكون الربح معلوما للبائع والمشتري

3-ان يكون المبيع غرضا فلا يصح بيع النقود كمراهجه

4-ان يكون العقد الاول صحيحا فلو كان فاسدا لم تجر المراهجه لانها بيع بالثمن الاول مع زياده الربح

انواع البيوع: تصنف البيوع الى انواع متعدده هي :

1-بيع المقايضه وهي مبادله عين بعين بدون نقد وقد كان هذا البيع شائعا قبل استخدام النقوم

2-بيع الصرف: وهو بيع الثمن بالثمن سواء كان الثمن عاجلا او اجلا وتشمل

أ-بيع السلم: وتشمل بدفع الثمن حالا مع تأجيل دفع المبيع .ب-بيع الاجل ويتم بتسليم المبيع حالا مع تأجيل دفع الثمن

3-بيع المساومه: ويتم دون معرفه المشتري لتكلفه السلعه على البائع فلا يعرف المشتري مقدار الربح او الخساره للبائع ويجوز هذا البيع اذا لم يكن من البيوع غير المشروعه كبيع المسترسل .

4-بيع الامانه: ويتم فيها البيع بمعرفه المشتري كلفه السلعه على البائع ويتم تحديد الثمن بينهما بناء على ذلك

رابعا: بيع السلم

وهو بيع شي يفيض ثمنه مالا وتأجيل تسليمه الى فتره قادمه وقد يسمى بيع السلم

(شبكة الانترنت \user.kordy ahmed\poste\157508)

مفهوم الاستثمار في الاسلام

مدلول الاستثمار في اللغة .الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر أي حمل الشجر وانواع المال والولد (ثمره القلب)واثمر الرجل أي كثر ماله أي نماه . ويقال ويقال لكل نفع يصدر عن شيء ثمره .ولقد ورد في لسان العرب حول لفظ ثمرات الاستثمار أي طلب الثمر

وفي مجال المال يقصد به طلب الثمر من اصل المال قياسا على طلب الثمر من الشجر اذن المدلول اللغوي للاستثمار يدور حول استخدام الموارد المتاحة وطلب ثمرها لتنميتها وتكثيرها ,مدلول الاستثمار في القرآن الكريم .وردلفظ ثمر في القرآن الكريم في عديد من الايات الكريمه منها قوله تعالى (وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالا ذلك ايضا قوله تعالى (كلوا من ثمره اذا اثمر) أي من رطبه وعنبه ,ونستنتج من الايات السابق هان لفظ ثمر في القرآن الكريم يعني نتاج الزرع والاشجار وعائد استغلال الموارد التي سخرها المولى عز وجل للانسان .وبذلك يتطابق مدلوله في القرآن الكريم مع مدلوله في اللغة ,والاستثمار هو عمليه استغلال الموارد المتاحة للحصول على العائد والانتاج

مدلول الاستثمار في السنه النبويه الشريفه ,في العديد من الاحاديث التي تحتوي على مضمون الاستثمار ويحث عليه لما في ذلك من عائد في الدنيا والاخره . ومن ذلك قول رسول الله (ص)(من ولى يتيما فاليتر في ماله ولا يتركه حتى تاكله الصدقه)

وكذلك نجد حوافز التملك بالاحياء في قوله (ص) من احيا ارض أميته فهي له ,واحياء الارض يكون استغلاله في الزراعة هاو غيرها في مجالات الاستثمار المشروعه ونستنتج من تلك الاحاديث النبويه الشريفه حث الرسول على وجوب المحافظه على الاموال المتاحة وتنميتها عن طريق الاستثمار ,

مدلول الاستثمار لدى فقهاء الشريعة الاسلاميه .ويعتبر الاستثمار في الشريعة الاسلاميه تكليف ايجابي على ملك المال . فالمسلم مطالب باستثمار امواله ومطالب ايضا باتباع ارشد السبل في الاستثمار والاستثمار لدى فقهاء المسلمين يطلق على تنميه المال من خلال صيغ الاستثمار الاسلامي المختلفه من مضاربه ومشاركه . وغيرها.(ال شبيب ,2009.ص49)

معايير الاستثمار في الاسلام

معيار العقيدة: يرتبط الاقتصاد في الاسلام ارتباطا وثيقا بالعقيدة الايمانية ومن ثم فإنه يتصف بانه اقتصاد ديني يخضع لطوابط الاسلام ويسير وفقا لاحكامه وعلى ذلك فإن الفرد المسلم في مباشرته لاي عمل او نشاط بما في ذلك النشاط الاقتصادي يعتبر في نظر الاسلام عابدا متعبدا متى توافر فيه شرطان او لا ان يكون ذلك النشاط حلالا مشروعاً وثانياً ان يبتغي به وجه الله تعالى ورضاه

معيار الاخلاق: وعلى ذلك فان المسلم عند استثماره لماله او الاشتراك مع الغير في أي مجال من مجالات الاستثمار فإنه يتعين عليه ان يلتزم بمجموعه من الاخلاق يتمثل اهمها ماياتي

1-الصدق والامانه استنادا الى قول الرسول ص (التاجر الصدوق الامين مع النبيين والصديقين والشهداء)

2-السماحة في المعاملات: قال رسول الله ص(رحم الله رجلا سمحا اذا باع او اشترى واذا اقتضى)

3-تحري الطبييات والبعد عن المحرمات قال تعالى [قل من حرم زينه الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين امنوا في الحياة الدنيا خالصه يوم القيامة](سوره الاعراف اية رقم 32)

معيار لاضرر ولاضرار: قال رسول الله ص(ان لاضرر ولاضرار)

معيار الغنم بالغرم: قال تعالى (فأن ليس للانسان الا ماسعى)(سورة النجم الاية رقم 39)

معيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية: قال رسول الله ص(واذا قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة (أي شتله)فأن استطاع ان لاتقوم حتى يغرستها فليغرستها فله بذلك اجراً)وقال ايضا (مامن مسلم يغرر غرسا او يزرع زرعاً فيأكل منه طيراً او انساناً او بهيمه الا كان له به صدقه) (مبروك, 2011ص41-47)

المبحث الثالث : الاطار العملي

اولاً : تحليل أنشطة المصارف عينة البحث

1- المصرف العراقي للاستثمار والتنمية ، شركة مساهمة خاصة – بغداد

تأسس المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية عام ١٩٩٢ ومارس نشاطه عام ١٩٩٣ ، ويهدف المصرف الى ان يكون احد المصارف المتميزة في تقديم افضل الخدمات والمنتجات المصرفية ، كما ويسعى في التنمية الاقتصادية في العراق ، لذا فهو يعمل على تطوير مهارات وكفاءة منتسبيه .

الجدول

معدل النمو السنوي لعدد من مؤشرات المصرف العراقي للاستثمار والتنمية بين عامي

٢٠٠٨ و ٢٠١٢

المبالغ بملايين الدنانير

حجم الودائع		كفاية رأس المال %	حجم رأس المال		حجم الائتمان		حجم الاستثمارات		حجم النقد		التفاصيل السنوات
معدل النمو السنوي	المبالغ		معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	
0.2	26592	0.86	25596	...	9271	1401	25609	2008
0.2-	32041	1.87	1	51192	0.47-	4925	37.94	54561	1.44	62546	2009
6.45	25488	1.65	0	51192	1.24	11010	0.14	62231	0.24-	47463	2010
0.09-	190000	0.33	1	102384	3.27	47000	0.9-	6400	3.64	22000	2011
6.36	173000	0.34	0.48	152000	0.91	89700	3.61	29500	0.06-	207500	2012
6.36	89424.2	1.01	0.05	76472.8	0.99	30179.2	8.16	30818.6	0.96	11262	المتوسط

من هنا يمكن لنا تحليل ما يلي :

حجم النقد : من خلال النظر الى معدل النمو السنوي لحجم النقد لدى المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية خلال مدة البحث من سنة 2008 الى 2012 يمكن لنا التعرف على التغيرات البارزة في حجم النقد , ومن خلال الاعتماد على الجدول (1) .

لقد بلغ معدل النمو السنوي في حجم النقد عام 2009 (144%) مقارنة بعام 2008 وذلك نظراً لرغبة المصرف في ضمان مواجهة السحب والاستثمار , ولكن قد انخفض هذا المعدل الى (- 24 %) عام 2010 بواقع توجه المصرف نحو زيادة المراتبات الممنوحة وشراء المصرف النظام الشامل بكلفة مليون دولار امريكي , ثم عاد وارتفع عام 2011 حيث بلغ (364 %) ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى استحداث نظام آلي مصرفي متطور عالي المرونة ولكن لم يدوم هذا الارتفاع حيث انه انخفض ليعود بالسالب عام 2012 فبلغ (-6%) وهذا ناتج عن تأثيرات السوق المحلية .

على الرغم من عدم الاستقرار في معدل النمو السنوي في حجم النقد الا ان متوسط ذلك المعدل بقي موجباً (96%) نظراً الى ان معدل الارتفاع في السنوات 2009 و 2011 كانت اعلى من نسبة الانخفاض في السنوات 2010 و 2012 , اذاً نلاحظ ان معدل النمو السنوي لحجم النقد خلال مدة البحث , في المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية كان كثير التذبذب وغير مستقر , فنراه موجب عام 2009 و 2011 ولكنه سالب في الاعوام 2010 و 2012 فكان اعلى مستوى لمعدل النمو السنوي عام 2011 في حين ان ادنى مستوى كان عام 2010 .

حجم الاستثمارات : عند القاء الضوء على معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات خلال الفترة الممتدة بين 2008 و 2012 , نستطيع ان نقيم الاستثمارات في المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية من هنا بالاعتماد على الجدول (1) عام 2009 كان معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات (3794%) وهو يدل على ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات مقارنة بعام 2008 حيث ان المصرف اعتمد في تلك السنة على الاستثمار في بيع وشراء الاسهم كاستثمار قصير الاجل والاستثمار في رؤوس اموال الشركات كاستثمار طويل الاجل واستمر هذا المعدل بالانخفاض حتى اصبح سالباً عام 2011 فبلغ (-9%) مما اظهر عدم قدرة المصرف على التوسع في الاستثمارات وفي عام 2012 توقف ذلك الانخفاض وبدأ يرتفع ليصبح موجباً بمقدار (361%) وذلك يعود الى ثقة المستثمرين بالمصرف , وذا ما انعكس على متوسط معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات وجعله موجباً بنسبة (816%) انطلاقاً من ذلك , يمكن القول بأن معدل النمو السنوي للاستثمارات سجل اعلى ارتفاع له عام 2009 , في حين انه سجل ادنى معدل له وكان سالباً عام 2011 .

حجم الائتمان : بعد استخراج معدل النمو السنوي لحجم الائتمان يمكن ان تتبلور لدينا فكرة عامة عن اتجاهات ذلك النمو في الاعوام ما بين 2008 و 2009 من خلال الجدول (1) .

ان معدل النمو السنوي لحجم الائتمان عام 2009 كان سالباً حيث بلغ (-47%) مقارنة بعام 2008 لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث بعد عام 2009 استمر الارتفاع حتى وصل الى (327%) عام 2011 نظراً للتوسع في الائتمانات , اما في عام 2012 فقد انخفض ولكنه بقي موجباً بمعدل (91%) وسبب هذا الانخفاض هو التراجع في معدلات نمو كل من حجم الودائع وحجم النقد , وبالنظر الى كتوسط النمو السنوي نجد انه (99%) وقد بلغ معدل النمو السنوي اعلى مستوياته عام 2011 وسجل ادنى مستوى له عام 2012 .

حجم رأس المال : من خلال القاء نظرة على حجم رأس المال يمكننا ان نحدد معدل الزيادة فيه خلال فترة البحث والتي تمتد بين عامي 2008 و 2012 وبالتالي وبالاعتماد على الجدول (1) , ان حجم رأس المال في العام 2009 بلغ نموه السنوي (100%) حيث قررت الهيئة العامة بزيادة رأس مال المصرف , وقد اصبح هذا المعدل (0%) عام 2011 نظراً لأن حجم رأس المال بقي ثابت ولم تحصل اي زيادة عليه , ولكنه ارتفع ليصل الى (100%) عام 2011 بمقتضى الحد الادنى الذي يفرض ان لا يقل رأس مال المصرف عن (100) مليار دينار , ومن ثم استمر بالارتفاع ولكن بمعدل اقل عام 2012 حيث كان معدل النمو السنوي (48%) وتمت هذه الزيادة في رأس المال تطبيقاً لقرار المصرف المركزي .

ومن خلال متوسط معدل النمو السنوي نرى انه كان موجب بمقدار (50%) وذلك يدل على محاولة المصرف العمل على زيادة رأس ماله باستمرار .

إذا عامي 2009 و 2011 زاد المصرف رأس ماله بنسبة (100%) في حين انه لم يقم بأي اضافة اليه عام 2010 .

كفاية رأس المال : نلاحظ التغيرات التي طرأت على نسبة كفاية رأس المال في المصرف العراقي الاسلامي , فقد ابتدأت بنسبة (86%) عام 2008 وبعدها ارتفعت هذه النسبة الى (187%) عام 2009 ومن ثم استمرت كفاية رأس المال بالانخفاض بشكل ملحوظ حتى وصلت الى (33%) عام 2011 لكنها عاودت الارتفاع بنسبة ضئيلة عام 2012 لتصبح (34%) من هنا نرى ان متوسط كفاية رأس المال كان (101%) اذاً وصلت كفاية رأس المال الى اعلى مستوى لها عام 2009 و كانت قيمتها متضخمة في حين ان ادنى نسبة كانت عام 2011 .

حجم الودائع : بالنظر الى معدل النمو السنوي لحجم الودائع نستطيع ان نحدد ابرز التقلبات التي جرت فيه وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول (1) حيث بلغ معدل النمو السنوي في حجم النقد (20%) عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 وهذا يشير الى متانة الوضع المالي للمصرف , وقد انخفض المعدل وبنفس النسبة (-20%) عام 2010 وذلك بفعل ماتعرض اليه المصرف من سلبيات في الفترة السابقة ادت الى فرض وصاية المصرف المركزي عليه , ثم ارتفع المعدل الى (645%) عام 2011 وهذا ناتج عن التوظيف الامثل للودائع وتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن ولكنه انخفض عام 2012 ليصبح سالباً (-9%) وعكس ذلك تأثر الزبائن بالوضع الاقتصادي والامني في البلد , وقد كان متوسط النمو السنوي في حجم الودائع (636%) وهو معدل موجب يعكس كفاءة المصرف. اذاً نلاحظ ان عام 2011 سجل ارتفاعاً كبيراً في معدل النمو السنوي لحجم الودائع في حين ان ادنى معدل كان عام 2010 وهذا يشير الى ان الادارة الكفوءة تكمنت من تدارك الانخفاض الذي حصل عام 2010 ومن ثم حققت اعلى معدل نمو سنوي في حجم الودائع عام 2011 .

2- مصرف أيلاف الإسلامي , شركة مساهمة خاصة – بغداد

اسس المصرف بأسم (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) وبأشر أعماله عام 2001 وفي عام 2007 تم تعديل اسم المصرف الى اسمه الحالي واصبح نشاطه يقوم على ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة ضمن الاطار الاسلامي , ويهدف المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعاليتها في مختلف القطاعات الاقتصادية .

الجدول (2)

معدل النمو السنوي لعدد من مؤشرات مصرف ايلاف الاسلامي بين عامي 2008 و2012
(المبالغ بملايين الدنانير)

حجم الودائع		كفاية رأس المال %	حجم رأس المال		حجم الائتمان		حجم الاستثمارات		حجم النقد		التفاصيل السنوات
معدل النمو السنوي	المبالغ		معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	
....	12464	0.18	...	10000	2125	...	17169	2008
1.41	30077	0.22	1	20000	...	20288	0.87	3984	0.36	23433	2009
0.86	55890	0.20	1.5	50000	0.18	23892	0.05	3770	4.89	137983	2010
1.63	147230	0.18	1	100000	1.86	68353	0	3770	0.6	220291	2011
0.16-	122963	0.38	0	100000	0.31-	47069	0.03	3870	0.09	239408	2012
0.75	73725	0.232	0.7	56000	0.35	31920.4	0.17	3503.8	1.19	127657	المتوسط

من هنا يمكن تحليل ما يلي :

حجم النقد : ان معدل النمو السنوي في حجم النقد (36%) عام 2009. وقد ارتفع هذا المعدل بشكل كبير عام 2010 ليبلغ (489%) بفعل افضل الخدمات المصرفية المتعددة . ومن ثم استمر بالانخفاض ليصل الى (9%) عام 2012 نتيجة للتاثر بالوضع الاقتصادي الذي ساد في ذلك الوقت , في حين نرى ان متوسط معدل النمو السنوي في حجم النقد خلال مدة البحث كان (119%) . فنرى ان اعلى معدل للنمو السنوي كان عام 2010 بينما كان ادنى معدل للنمو عام 2012 , وعلى الرغم من الانخفاضات التي

حصلت في حجم النقد الا ان معدل نموه السنوي لم يصبح سالبا حيث استمر حجم النقد بالارتفاع ولكن بمعدلات اقل .

حجم الاستثمارات : من خلال معدل النمو السنوي لحجم الاستثمارات سوف نلاحظ لبراز التغيرات الحاصلة , وذلك من خلال القاء نظرة على بيانات الجدول (2) معدل النمو السنوي عام (87%) 2009 , وهذا المعدل قد استمر بالانخفاض حتى اصبح (0%) عام 2011 وذلك بفعل التوسع في الائتمان الممنوح لغير اغراض الاستثمارات . بعد ذلك ارتفع الى (3%) عام 2012 بسبب احتفاظ المصرف بمساهماته في بعض الشركات . وعند في حجم النقد اعلى قيمة عام 2009 بينما ادنى قيمه كانت عام 2011 .

حجم الائتمان : بعد نتبع التغيرات التي حدثت في الجدول (2)

نلاحظ ان معدل نمو السنوي كان (18%) عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009 في حين ارتفع هذا المعدل الى (186%) عام 2011 بفعل قيام المصرف بممارسة الانشطة المصرفية الاسلامية المتعددة انسجاما مع تعليمات المصرف المركزي . ام عام 2012 فقد انخفض ليصبح سالبا بنسبة (31- %) وسبب هذا عدم تقديم ضمانات كافية من قبل الزبائن .

وبالنظر الى متوسط معدل النمو السنوي لحجم الائتمان نجد انه موجب وبنسبة (35%) . فكان لعام 2011 ان حقق اعلى مستوى لهذا المعدل في حين حقق عام 2012 ان ادنى مستوى له حيث كان سالبا .

حجم راس المال : لمعرفة التغيرات التي تجري في حجم راس مال مصرف ايلاف الاسلامية تعتمد على

الجدول (2) فنجد ان معدل النمو السنوي في حجم راس المال عام (100%) 2009 لان المصرف قد ضاعف راس ماله . وارتفع الى (150%) عام 2010 بسبب قرار المصرف المركزي بزيادة الحد الادنى لراس المال . وبعد ذلك انخفض الى (100%) في العام 2011 بواقع قيام المصرف بزيادة لرأسماله ولكن بمقدار اقل من الزيادة التي قام بها السنة السابقة . اما في عام 2012 فقد كان هذا المعدل (0%) لعدم قيام الهيئة العامة باصدار قرار لزيادة راس المال .

ومتوسط معدل النمو السنوي لحجم راس المال (7%) , ومن الجدول نجد ان اعلى مستوى لمعدل النمو السنوي في حجم راس المال تحقق عام 2010 , وحقق عام 2012 ادنى مستوى له .

كفاية راس المال : بلغت كفاية راس المال (1800%) عام 2008 والتي ارتفعت الى (2200%) عام 2009 , ومن ثم استمرت بالانخفاض لتعود الى (1800%) عام 2011 . ولكنها ارتفعت عام 2012 الى (3800%) وبالتالي كان متوسط كفاية راس المال (2320%) . وكان المستوى الاعلى لكفاية راس المال عام 2012 بينما المستوى الادنى عامي 2008 و 2011 .

حجم الودائع : نستطيع ان نلاحظ مايلي من التغيرات في حجم الودائع في مصرف ايلاف الاسلامي من خلال الجدول (2)

بلغ معدل النمو السنوي في حجم الودائع (141%) عام 2009 مقارنة بعام 2008 , ومن ثم قد انخفض ليصبح (86%) عام 2010 لما شهدته تلك الفترة من عدم استقرار سياسي واقتصادي . بينما ارتفع عام 2011 الى (163%) وسبب ذلك الارتفاع هو زيادة ثقة المتعاملين بالمصرف وقيامهم بزيادة ودائعهم وكذلك اقبال زبائن جدد الية . الا انه عاد لينخفض عام 2012 الى (-16%) فاصبح سالبا نتيجة للوضع الاقتصادي وعدم

كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة الامر الذي يشكل عامل طرد للزبائن . ومتوسط معدل النمو السنوي لحجم الودائع فقد كان (75%) . وسجل عام 2011 اعلى معدل للنمو السنوي مقابل تسجيل عام 2012 لادنى معدل نمو سنوي في حجم الودائع .

3- مصرف دجلة والفرات الاسلامي للتنمية والاستثمار , شركة مساهمة خاصة – بغداد

الجدول (3)

معدل النمو السنوي لعدد من مؤشرات المصرف العراقي للاستثمار والتنمية بين عامي 2008 و 2012

المبالغ بملايين الدنانير

حجم الودائع		كفاية رأس المال %	حجم رأس المال		حجم الائتمان		حجم الاستثمارات		حجم النقد		التفاصيل السنوات
المبالغ	معدل النمو السنوي		المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	المبالغ	معدل النمو السنوي %	
000	63992	0.4340	50000	...	23700	22800	57292	2008
0.4	89318	0.4311	0	50000	1.21	52279	0.53	34914	-0.21	45300	2009
-0.22	69500	40393	0	50000	-0.16	44103	-0.18	28721	0.8	81400	2010
1.5	17610	0.3298	0	50000	0.00 -2	4403	0.2	34526	-0.17	67700	2011
0.3	228000	0.387	1	100000	0.91	84200	2.58	12350 0	0.03	69800	2012
0.4	125382	0.3951	0.2	60000	0.39	49.663	3.13	48892	0.09	64298.4	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في هيئة الاوراق المالية العراقية

من هنا يمكن تحليل ما يلي :

حجم النقد : من خلال الاعتماد على بيانات الجدول (3) ابتداء معدل النمو السنوي في حجم النقد خلال مدة البحث بنسبة سالبة هي (21- %) عام 2009 مقارنة بعام 2008 بسبب , واصبح هذا المعدل (8%) عام 2010 نظرا لقيام المصرف بالتسويق الامثل للخدمات التي يقدمها . ولكنه سرعان ما عاود الانخفاض ليكون (17- %) عام 2011 بسبب تراجع ثقة للخدمات بالمصرف . بينما في عام 2012 عاد وارتفع فكان هذا المعدل الى (3%) وذلك بفعل عمل المصرف على الموازنة بين الربحية والمخاطر والسيولة .

وعند استخراج متوسط معدل النمو السنوي في حجم النقد نجد انه كان (9%) وهذا يعني ان متوسط نمو حجم النقد استطاع ان يبقى موجبا على الرغم من التراجع الذي شهدته خلال عامي 2009 و2011 . معدل النمو السنوي في حجم النقد حقق النسبة الاعلى عام 2010 بينما الادنى كان عام 2009 .

حجم الاستثمارات : نلاحظ التغيرات في معدل النمو السنوي لحجم الاستثمارات من خلال الاعتماد على

البيانات الواردة في الجدول (3) وكذلك بالاعتماد على الرسم البياني (9) وكالاتي:
باغ معدل النمو السنوي عام (53%) 2009 , وقد انخفض عام 2010 الى (18- %) وذلك الانخفاض سببه التراجع في حجم الودائع في ظل ثبات حجم راس المال . اما بعد ذلك فقد استمر با لارتفاع حتى اصبح (258%) عام 2012 وه1 الارتفاع يبرز قدرة المصرف على التوسع في الاستثمارات وكذلك كسب ثقة المزيد من المستثمرين والاعتماد على المشاركات والمضاربات .

بينما بالنسبة لمتوسط النمو السنوي لحجم الاستثمارات فقد كان (313%) .

وكان نصيب عام 2012 تحقيق اعلى معدل نمو سنوي في العام 2010.

حجم الائتمان : من خلال الجدول (3)

ازداد معدل النمو السنوي لحجم الائتمان من 2008 الى عام 2009 ليصبح (121%) , بينما استمر بالانخفاض حتى بلغ (-0.2%) عام 2011 وهذا الانخفاض بفعل الانخفاض في حجم الودائع فضلا عن انخفاض حجم النقد . ثم عاد عام 2012 فكان (91%) وهذا سببه ان جل الائتمانات كانت عن طريق منح المربحات والاستصناع .

وبالنظر الى متوسط النمو السنوي لحجم الائتمان نجد انه كان (39%) فمعدل النمو السنوي لحجم الائتمان كان في أعلى مستوى له خلال مدة البحث عام 2009 وفي ادنى مستوى له عام 2011.

حجم رأس المال : ظهرت التغيرات التالية في حجم رأس المال والتي نلاحظها من خلال

الجدول (3)

ان معدل النمو السنوي لحجم رأس المال بقي ثابت بنسبة (0%) حتى عام 2011 وهذا بسبب عدم اتخاذ المصرف القرار بزيادة رأس المال . ولكنه ارتفع في عام 2012 حيث كان معدل النمو السنوي (100%) مما يعزز مركزه المالي لان المصرف قد زاد قيمة رأس ماله . ومن خلال إلقاء نظرة على متوسط معدل النمو السنوي لحجم رأس المال نجد انه بلغ (20%) حجم رأس المال حقق نموا سنويا هو الأعلى عام 2012 في حين انه بقي مساويا للصفر في بقيت أعوام البحث .

كفاية رأس المال : بشكل مختصر نلاحظ التغيرات التالية في نسبة كفاية رأس المال : فقد بلغت كفاية رأس

المال (0.4340%) عام 2008 وقد استمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (4.393%) عام 2010 وذلك بفعل , ومن ثم انخفضت الى (0.3298%) عام 2011 , اما 2012 فقد عادت الارتفاع فأصبحت . (0.387%) من هنا عند استخراج متوسط كفاية رأس المال نرى انه كان . (0.3951%) ونجد ان اعلى نسبة لكفاية رأس المال كانت عام 2010 بينما أدناها كانت عام 2011 .

حجم الودائع : ان بيانات الجدول (3) تظهر لنا ابرز ما يجري في حجم الودائع من ارتفاع وانخفاض وكما يلي :

بلغ معدل النمو السنوي عام 2009 (40%) وذلك بالمقارنة مع عام 2008 , وانخفض الى (-22%) عام 2010 بواقع التذبذب في الأوضاع الاقتصادية . ثم ارتفع عام 2011 فكان (150%) هذا الارتفاع سببه ثقة الزبائن بالمصرف في ظل المنافسة المشروعة . بينما عاد وانخفض عام 2012 ليصبح عام 2012 ليصبح (30%) وهذا يدل على المنافسة التي تعرض لها المصرف من قبل المصارف الأخرى الأكثر كفاءة .

اما بالنسبة لمتوسط معدل النمو السنوي فنلاحظ انه كان . (40%) ويمكننا ان نحدد أعلى مستوى لمعدل النمو السنوي لحجم الودائع وهو عام 2011 وأدنى مستوى عام 2010.

ثانيا : تقييم أنشطة المصارف عينة البحث

1- تقييم المصارف المبحوثة

فيما يلي سيتم تقييم متوسطات معدلات النمو السنوي في حجم النقد , حجم الائتمان , حجم رأس المال وحجم الودائع وكذلك متوسط كفاية رأس المال , في كل من المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي ومصرف دجلة والفرات الإسلامي.

متوسط معدل النمو السنوي في حجم النقد :

حقق مصرف إيلاف الإسلامي المتوسط الأعلى في معدل النمو السنوي لحجم النقد فكان (119%) , ويليه المصرف العراقي الذي كان هذا المتوسط لديه (96%) , في حين ان مصرف دجلة والفرات الإسلامي قد كان من نصيبه أدنى متوسط وهو (9%) .

متوسط معدل النمو السنوي في حجم الائتمان :

أعلى متوسط معدل نمو سنوي في حجم الائتمان كان من نصيب المصرف العراقي الإسلامي فبلغ (99%) , ثم جاء مصرف دجلة والفرات الإسلام في الدرجة الثانية وبلغ هذا المتوسط عنده (39%) , مقابل (35%) لمصرف إيلاف الإسلامي.

متوسط معدل النمو السنوي في حجم راس المال :

اعلى متوسط معدل نمو سنوي في حجم راس المال بلغ (70%) , وهذا المتوسط حققه مصرف ايلاف الاسلامي , وبعد حقق المصرف العراقي متوسط نسبته (50%) , واقل متوسط كان في مصرف دجلة الفرات الاسلامي بلغ (20%) .

متوسط معدل النمو السنوي في حجم الودائع :

اتضح لنا ان المصرف العراقي الاسلامي كان له المتوسط الاعلى من بين المصارف عينه البحث في معدل النمو السنوي في حجم النقد وكان المتوسط لديه (636%) , والمتوسط الادنى بلغ (40%) في مصرف دجلة والفرات الاسلامي , اما في مصرف ايلاف الاسلامي فقد بلغ هذا المتوسط لديه (75%) .

متوسط كفاية راس المال :

متوسط كفاية راس المال في المصرف العراقي الاسلامي نسبته (101%) وهو اعلى من متوسط كفاية راس المال في مصرف دجلة والفرات الاسلامي الذي يبلغ فيه (39.51%) في مصرف ايلاف الاسلامي .

من هنا نتوصل الى ان المصرف العراقي الاسلامي كان الافضل من بين مصارف عينه البحث في كل من متوسط معدل النمو السنوي لحجم الائتمان , حجم الودائع ومتوسط كفاية راس المال , في حين حقق مصرف ايلاف الاسلامي المتوسط الاعلى في معدل النمو السنوي في حجم النقد وحجم راس المال .

2- تقييم الاستثمارات في مصارف عينة البحث

عند تقييم ومقارنة الاستثمارات في المصارف عينة البحث توصلنا الى ما يلي :

حقق مصرف دجلة والفرات الاسلامي للتنمية والاستثمار اعلى متوسط في حجم الاستثمارات وهو (48892) مليون دينار , ثم يليه المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية الذي كان فيه هذا المتوسط (30818.6) مليون دينار , وفي المرتبة الاخيرة يأتي مصرف ايلاف الاسلامي الذي حقق متوسط حجم استثمارات بلغ (3503.8) مليون دينار .

اما عند مقارنة معدلات النمو السنوي في حجم الاستثمارات نلاحظ ان الترتيب السابق للمصارف عينة البحث قد تغير . فنجد ان المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية قد حقق اعلى متوسط لمعدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات والذي مقداره (816%) , ثم يليه مصرف دجلة للاستثمارات (17%) في مصرف ايلاف وهو منخفض جدا .

نلاحظ ان مصرف دجله والفرات هو الذي يحقق اعلى متوسط لحجم الاستثمارات , الا ان المصرف العراقي الاسلامي هو الذي حقق المتوسط الاعلى لمعدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات . وبالتالي عند تقييم الاستثمارات في مصارف عينة البحث يتضح لنا ان المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية هو المصرف الافضل والاكثر كفاءة مقارنة بالمصرفين الاخرين , ذلك لان تقييم الاستثمارات يعتمد على معدل النمو السنوي لها وليس على حجمها . وفي المرتبة الثانية ياتي مصرف دجله والفرات الاسلامي والاستثمار , اما المرتبة الاخيرة فقد نالها مصرف ايلاف الاسلامي وبفارق كبير عن المصرفين الاخرين .

3- علاقة معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بمعدلات النمو السنوي لحجم النقد وحجم الودائع

أ- المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية , شركة مساهمة خاصة – بغداد

في العام 2009 ارتفع معدل النمو السنوي لكل من حجم النقد الذي سجل (144%) وحجم الودائع بنسبة (20%) ورافق انخفاض معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بنسبة (3794%) . وفي 2010 قد انخفاض معدل النمو السنوي في حجم النقد الى (24-)% وكذلك معدل النمو السنوي في حجم الودائع (20-)% وهذا ما ادى الى تراجع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ليصبح (14)% , في حين ان معدل النمو السنوي في حجم النقد قد ارتفع بنسبة (364)% كما وارتفع معدل النمو السنوي في حجم الودائع بنسبة (645)% عام 2011. في حين استمر معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بالانخفاض حتى اصبح (90-)%.

اما في العام 2012 مقابل انخفاض معدل النمو السنوي في حجم النقد بنسبة (6%-) وانخفاض معدل النمو السنوي في حجم الودائع بنسبة (9%-) , قد ارتفع النمو السنوي في حجم الاستثمارات ليبلغ (361%) .

ب – مصرف ايلاف الاسلامي , شركة مساهمة خاصة – بغداد

ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم النقد وبنسبة بلغت (36%) وايضا ارتفاع في معدل النمو السنوي في حجم الودائع وبنسبة (141%) قد رافقه ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات وبنسبة (87%) عام 2009 .

بعد عام 2009 استمر معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بالانخفاض الى ان اصبح مساويا ل (0%) عام 2011 , الا ان معدل النمو السنوي في حجم النقد قد ارتفع في العام 2010 ومن ثم انخفض في العام 2011 وذلك من نسبة (489%) الى (60%) , وبعبارة معدل النمو السنوي في حجم الودائع حيث نجد انه قد انخفض في العام 2010 ومن ثم ارتفع عام 2011 من (86%) الى (163%) .

بينما عام 2012 شهد علاقة عكسية حيث ان انخفاض معدل النمو السنوي في حجم النقد والودائع وبنسبة (9%) و (16%-) على التوالي قابله ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات وبنسبة (3%) .

بينما عام 2012 شهد علاقة عكسية حيث ان انخفاض معدل النمو السنوي في حجم النقد والودائع وبنسبة (9%) و (16%-) على التوالي قابله ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات وبنسبة (3%) .

ج – مصرف دجله والفرات الاسلامي للتنمية والاستثمارات , شركة مساهمة خاصة –

بغداد

كان معدل النمو السنوي في حجم النقد عام 2009 سالبا وارتفع عام 2010 من (-21%) الى (80%) , بينما شهد معدل النمو السنوي في حجم الودائع ارتفاع في العام 2009 وانخفاض في العام 2010 من نسبة (40%) الى (-22%) , وبالمقابل ارتفع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات عام 2009 ومن ثم انخفض عام 2010 وذلك من (53%) الى (-18%) وعام 2011 انخفض معدل النمو السنوي في حجم النقد الى (-17%) مقابل ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الودائع وبنسبه (150%) مع ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات الى (20%) . اما في العام الاخير من البحث ارتفع معدل النمو السنوي في حجم النقد الى (3%) بينما كان اتجاه معدل النمو السنوي في حجم الودائع منخفض حيث بلغ (30%) في ظل استمرار معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بالارتفاع حتى صار (258%) .

من هنا نلاحظ ان العلاقة بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدلات النمو السنوي في حجم النقد والودائع تتصف بالتذبذب وعدم الثبات .

وتجدر الاشارة هنا الى انه تمت ملاحظة ما يلي :

في اغلب الاحيان تم ملاحظة وجود علاقة طردية بين المتغيرات الثلاثة , على الرغم من ظهور علاقة عكسية بينهما في احيان اخرى .

قد توجد علاقة طردية بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي في حجم النقد , وفي السنة نفسها تكون هناك علاقة عكسية بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي في حجم الودائع .

او قد توجد علاقة عكسية بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي في حجم النقد , زفي السنة نفسها تكون هناك علاقة طردية بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي في حجم الودائع .

4- علاقة معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بمعدل النمو السنوي لحجم الائتمان

أ- المصرف العراقي الاسلامي للاستثمارات والتنمية , شركة مساهمة خاصة – بغداد

من خلال البيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ ان معدل النمو السنوي في حجم الائتمان تراجع بنسبة (47-%) بينما معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات قد ارتفع عام 2009 بنسبة (3794%) نتيجة لزيادة راس المال . وحتى عام 2011 استمر معدل النمو السنوي في حجم الائتمان بالارتفاع حتى بلغت نسبته (327%) وفي المقابل قد استمر معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بالانخفاض حتى اصبح (90-%) .

ثم انخفض معدل النمو السنوي في حجم الائتمان في العام التالي وبنسبة (91%) وهذا ما انعكس على ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات في تلك السنة فبلغ (361%) .

ب – مصرف ايلاف الاسلامي , شركة مساهمة خاصة – بغداد

شهد العام 2009 ارتفاع في معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بنسبة (87%) , في حين استمر بالانخفاض الى ان اصبح (0%) عام 2011 , نتيجة لارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الائتمان الى (186%) .

بينما عام 2012 تراجع معدل النمو السنوي في حجم الائتمان الى (31-%) وهذا الانخفاض انعكس في ارتفاع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بلغت نسبة (3%) .

ج - مصرف دجلة والفرات الاسلامي للتنمية والاستثمار , شركة مساهمة خاصة - بغداد

شهد مصرف دجلة والفرات الاسلامي عام 2009 ارتفاعا في معدل النمو السنوي في حجم الائتمان بنسبة (121%) ورافق ذلك ارتفاع في معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات الذي بلغ (53%) . وعام 2010 انخفض معدل النمو السنوي في حجم الائتمان فكان (16-%) وتبعاً لذلك انخفض معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بنسبة (18-%) وانخفض معدل النمو السنوي في حجم الائتمان الى (2-%) عام 2011 ومعه ارتفع معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بنسبة (20%) . الزيادة في معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بلغت (91%) عام 2012 , ادت الى استمرار معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات بالارتفاع حتى بلغت نسبته (258%) .

من هنا نلاحظ وجود علاقة عكسية واضحة ما بين معدل النمو السنوي في حجم الائتمان ومعدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات خاصة في مصرفي العراقي والاسلامي وايلاف الاسلامي , في حين ان هذه العلاقة كانت طردية في مصرف دجلة والفرات الاسلامي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات (conclusion)

الاستنتاجات النظرية :

١- ان المصارف الاسلامية تعد ضرورة اقتصادية واجتماعيه في المجتمعات الاسلاميه خصوصاً وفي العالم عموماً،لما لها من اهداف سامية ومتنوعة ترتقي بالواقعين الاقتصادي والاجتماعي

٢-تختلف مفاهيم الاستثمار عن مفهوم الاستثمار الاسلامي من حيث ان الاخير يعتمد على اسس ومبادئ الشريعة الاسلاميه

٣-الاستثمارات في المصارف الاسلاميه تتعرض لمخاطر منتظمه شأنها شأن اي مؤسسة مالية او استثماريه ،فضلا عن تعرضها لمخاطر خاصة بمجال عملها ،تلك المخاطر التي مصدرها عوامل داخلية وخارجيه

٤-تتميز استخدامات اموال المصارف الاسلاميه عن غيرها من المصارف والمؤسسات بأستثماراتها التي تتخذ صيغ متعدده مبنيه على اسس ومبادئ الشريعة الاسلاميه ،ومن امثلتها المضاربه والمشاركه والمرابحه ،ونلاحظ ان لكل واحد منها تعريفها وشروطها واحكامها

الاستنتاجات العمليه

١- هناك علاقه عكسيه بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي في حجم الائتمان ،فأن زاد الاول انخفض الثاني والعكس صحيح ،وذلك في كل من المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية مصرف ايلاف الاسلامي ،مايدل على انهما يوجهان الائتمان نحو جوانب غير استثماريه كالقروض التي تنطوي على تحقيق اشياء الفائده التي تمثل ربا وهذا عمل يخرج عن الاطار ،مما يسبب حدوث تلك العلاقه العكسيه

٢- ان العلاقة بين معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات ومعدل النمو السنوي في حجم الائتمان طرديه في مصرف دجله والفرات الاسلاميه للتنميه والاستثمار على

الرغم من وجود علاقة عكسيه في بعض الفترات قد تكون نتيجة لتوجيه الائتمان نحو منح القروض الاستهلاكيه مقابل فائده او ماشابه ذلك على حساب الاستثمارات

٣- زيادة حجم الودائع يؤدي الي زيادة حجم الاستثمار ومن ثم تحقيق عوائد وارباح تنعكس بصورة نمو سنوي في حجم الاستثمارات الذي لا بد وان يؤدي بالمحصلة الي

زياده حجم النقد. وهذه العلاقة الطردية بين المتغيرات المذكورة اتسمت بالتذبذب في المصارف عينه البحث مما يشير الى ان تلك المصارف توجه الزيادة في ودائعها

نحو الائتمان النقدي بما يسبب انخفاض الاستثمارات مقابل زيادة حجم النقد نتيجة للارباح الربويه التي يحققها الائتمان النقدي من خلال الفائدة التي يتقاضاها.

٤- ظهور فقرة الائتمان النقدي ضمن أنشطة أعمال المصارف الاسلاميه ما هي الا دليل على ربويه اعمالها مما يفقدها سمة الاسلاميه

٥- يعتمد تقييم الاستثمارات على متوسط معدل النمو السنوي في حجم الاستثمارات وليس على متوسط حجم الاستثمار. فقد يحقق مصرف ما حجم استثمارات كبير ولكن

يكون معدل النمو السنوي لاستثماراته منخفض ،او قد تكون استثمارات المصرف قليله ولكن معدل نموها مرتفع

٦- من خلال المقابلات الشخصية تم ملاحظة مايلي

الاستثمارات في الواقع العراقي في المصارف الاسلاميه تكاد تكون منعدمة وما

تحقق منها ينحصر بقيام الزبون الذي يرغب بالاستثمار وفقا للصيغ الاسلامية
بالاتفاق مع الادارة العليا وبما يحقق لتلك الاخيرة عوائد مجزية .

وجود مصارف اسلامية لاتتعامل بالصيغ الاسلامية في ظل غياب تام لفكرة
الاستثمارات فيها بحيث يقتصر نشاطها على قبول الودائع والقيام بالتحويلات وعدم
التعامل بحساب التوفير كونه ينطوي على اشكال شرعي متمثل بالربا .

التوصيات (recommendations)

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :

- ١- ان تقوم السلطة الرابعة بمختلف اشكالها المسموعه والمقروءة والمرئية بالعمل
على ابراز اهمية المصارف الاسلامية، وعلى هذه الاخيرة العمل على تنمية
مهارات الافراد العاملين فيها من خلال اعادة التأهيل والتدريب المستمر لهم، في
سبيل زيادة خبرتهم في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الاسلامية، وهذا مايمكن
المصارف الاسلامية من تحقيق دورها التنموي محليا وعلى الصعيدين الاجتماعي
والاقتصادي وبالتالي الارتقاء بالواقع العراقي .
- ٢- ان تعمل المصارف الاسلامية على نشر الوعي المصرفي والديني بين زبائنها
،وبما يظهر لهم خدماتها المقدمة بالاضافة الى ما تتمتع به من ميزة دينية من منطلق
ان الاستثمارات فيها تتسم بالشرعية .

٣- يجب ان تقوم المصارف الاسلامية بزياده فاعليه ادائها واثبات وجودها في الساحة
المصرفية، من خلال اكتسابها لكل ما هو جديد في مجال التقنيات الحديثة والمتطورة

،في انطلاقة نحو السعي لتقليل المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها والحد منها.
٤-محاولة ابتكار صيغ جديدة للاستثمار والتمويل في المصارف الاسلامية بحيث
تكون اكثر كفاءة وتحقيق عائد اعلى ومخاطر اقل وتلبي حاجات جميع الافراد ،تزيد
من القدرة التنافسية وتشجع بالمحصلة الاستثمارات .

٥-ان يقاطع الافراد المسلمون التعامل مع المصارف الاسلامية التي يتضح انها
تتعامل بالربا وان كان بصورة غير مباشرة وغير علنية ،وتتخذ من تحقيق الارباح
الهدف الاسمى لها على حساب توفيرها للتعامل الشرعي الاسلامي لربائنها .

٦-توفير هيئة للرقابة الشرعية تتسم بالنزاهة وتكون نشطة وفعالة تعمل على التأكد
من عدم تعامل المصارف الاسلامية بالربا وبكافة الانشطة التي تدخل في دائرة
الحرام .

٧-العمل على توفير نظام سليم وكفوء للإدارة يضمن العمل وفقا للمبادئ الاسلامية
ويعمل على التأكد من ان الزيادة في الودائع تذهب نحو زيادة الاستثمارات وغيرها
من الانشطة الشرعية ،وليس نحو الائتمان النقدي والاساليب غير شرعية لتحقيق
الكسب المالي

٨-حذف فقرة الائتمان النقدي من ضمن أنشطة المصارف الاسلامية وعدم التعامل
به ،كونها نشاط غير اسلامي ووجوده يفقد المصرف شرعيته الاسلامية .

٩-نوصي المصارف الاسلامية ان تأخذ بنظر الاعتبار اثر معدل النمو السنوي في
حجم الاستثمارات كمؤشر مهم في تقييم فاعلية وكفاءة الاستثمارات فيها .

١٠- توفير المناخ الملائم لقيام المصارف الاسلامية بالاستثمار ،وتشجيعها على زيادة استثماراتها وتحسين صيغ التمويل الاسلامية فيها وابتكار صيغ جديدة ،مثلا من خلال زيادة دخول الدولة كشريك في استثماراتها وتعمل على الرقابة عليها ،مما يعطيها الدافع للعمل ضمن مبادئ الشرع والاسلام بعيداً عن الربا والصيغ الربوية .

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم ، الحديث الشريف
٢. حربي محمد عريقات، سعد جمعه عقل (اداره المصارف الاسلاميه)الطبعه لاولى ٢٠١٠
٣. عبدالله عبد الكريم ، (ضمانات الاستثمار في الدول العربيه) دار الثقافه ٢٠١٠
٤. صادق راشد الشمري(اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلاميه)الطبعه الاولى دار البازوري
٥. دريد كامل ال شبيب (الاستثمار والتحليل الاستثمار في المصارف الاسلاميه عمان ٢٠٠٩
٦. زياد هاشم يحيى. (اهميه الافصاح المحاسبيومتطلباته في المصارف الاسلاميه تنميه الرافدين ٢٠٠٩
٧. طارق طه (اداره البنوك)المعهد العالي للاداره والمحاسب الالي كنج مربوط ١٩٩٩
٨. محمد باقر الصدر(المصدر اللاربوي)دار التعارف للمطبوعات سوريا ١٩٩٤
٩. ابن فارس معجم مقاييس اللغه ٣٩٥هـ -١٠٠٤م
١٠. سليمان بن محمد البحري ١٢٢١هـ -١٨٠٦م شرح الخطيب الطبعه الاخيره
١١. محمد عميم الاحسان
١٢. علاء الدين الكاساني ودائع الصنائع في ترتيب الشرائع بيروت دار الكتب العلميه ١٩٩٧
١٣. سيد العواري (الاداره الماليه الجزءالاول الاستثمار والتمويل طويل الاجل دار الجيل للطباعه ١٩٨٥
١٤. حسن يوسف داوود- الاستثمار قصير الاجل في المصارف الاسلاميه . المعهد العالمي للفكر الاسلامي ١٩٩٦م
١٥. شبكه الانترنت poster/157508/anedkordy/user

١٦. جمال الدين عطيه (تقويم مسيره البنوك الاسلاميه بحث ندوه . اسهام الفكر الاسلامي في الاقتصاد المعاصر). المعهد العالمي للفكر الاسلامي ومركز صالح كامل للابحاث والدراسات التجاريه الاسلاميه

(١٧). محمد نور علي عبدالله (تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلاميه بين النظرية والتطبيق) مكه المكرمه . رابطه العالم الاسلامي ضمن سلسله دعوه الحق ١٩٥٥ دد ١٩٥٥ سنه ١٤٢٣

(١٨). احمد محمد نصار. (الاستثمار بالمشاركه في البنوك الاسلاميه) طبعه اولى لبنان ٢٠١٠

(١٩) احمد عبد العزيز النجار(منهاج الصحوه الاسلاميه بنوك بلا فوائد) جده ١٩٧٧م

(٢٠) نصر الدين فضل المولى(المصارف الاسلاميه تحليل ودراسه تطبيقيه نقديه على المصرف الاسلامي) طبعه اولى _ دار العلم للطباعه والنشر